



تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - منذ تقديم تقريرني السابق إلى مجلس الأمن عن الحالة في بوروندي وما يتصل بها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1076)، وقعت تطورات هامة في البلد وفي المنطقة. وانتقلت لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة إلى بوجامبورا من أروشا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأنشئت الجمعية الوطنية الانتقالية بصفة رسمية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وانتخبت جان مياي، رئيس الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، رئيسا للجمعية، بينما انتخب مجلس الشيوخ المؤقت السيد ليبير بارارون ييريتسي الأمين العام لحزب اتحاد التقدم الوطني، رئيسا له.

٢ - واتسع نطاق الجهود التي ترمي إلى التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق ناجح وشامل لوقف إطلاق النار برئاسة نائب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما والذي يمثل الرئيس السابق نيلسون مانديلا، بمساعدة ممثلين من جابون وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضا هذه الجهود، والتي أسفرت عن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بين حكومة بوروندي المؤقتة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية برئاسة جان بوسكو نداييكينغوروكي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية برئاسة ألان موغابارا بونا.

٣ - ويتمثل الغرض من هذا التقرير في إطلاع مجلس الأمن على هذه التطورات وغيرها في بوروندي وما يتصل بها وكذلك على دور الأمم المتحدة في دعم عملية السلام في البلد.

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - لجنة رصد التنفيذ

٤ - عُهد إلى لجنة رصد التنفيذ، برئاسة الأمم المتحدة، بمسؤولية كفالة التنفيذ الكامل والسريع لأحكام اتفاق أروشا. واضطلعت اللجنة، التي عقدت دورتها الموضوعية الأولى في أروشا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وانتقلت إلى بوجامبورا في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس

العام، بولايتها في إطار القيود المفروضة بسبب عدم وجود وقف لإطلاق النار وانعدام الأمن السائد في البلد.

٥ - ومنذ انتقالها إلى بوجومبورا، عقدت اللجنة خمس دورات عادية وسعت إلى تنفيذ أحكام اتفاق أروشا التي يمكن تنفيذها في ظل الظروف القائمة. وفي هذا الصدد، تعمل اللجنة مع الحكومة والمؤسسات الانتقالية الأخرى لإصدار مختلف القوانين، بما في ذلك القانون بشأن حرية أنشطة الأحزاب السياسية؛ والحصانة المؤقتة للزعماء السياسيين العائدين من المنفى؛ وقانون مكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والقانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية للاجئين والمنكوبين.

٦ - وأنشأت لجنة رصد التنفيذ آلية لحل الخلافات الناشئة داخل الأطراف الموقعة والمؤسسات الانتقالية وفيما بينها. ولتحقيق هذه الغاية، نظم ممثلي الخاص اجتماعا بين الرئيس بيير بويويا وأعضاء اللجنة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لمناقشة أساليب الإدارة المشتركة لعملية التنفيذ ولتبيد سوء التفاهم بين الفرع التنفيذي واللجنة. وساعد الاجتماع ليس فقط على إزالة سوء الفهم لدى الجانبين، ولكنه أرسى أيضا الأساس لتعاون أوثق عن طريق إجراء مشاورات منتظمة. وتضطلع اللجنة حاليا بعملية تنظيم اجتماعات مماثلة مع قيادات الجمعية الوطنية الانتقالية ومجلس الشيوخ الانتقالي.

٧ - وأيدت لجنة رصد التنفيذ بفعالية اللجنة المستقلة المنشأة للتحقيق في المسائل المتعلقة بالمسجونين وأحوال السجون. واستكملت اللجنة، التي عينت الأمم المتحدة أربعة من أعضائها، مهمتها وتقدمت بتقريرها إلى اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وتتولى اللجنة حاليا رصد أعمال لجنة القضاة التي أنشأها حكومة بوروندي لتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة. وبدأت لجنة القضاة عملها وأطلقت بالفعل سراح بعض السجناء من السجون في بوجومبورا وستواصل قريبا عملها في أجزاء أخرى من البلد للاضطلاع بعملية مماثلة.

٨ - واضطلع أعضاء لجنة رصد التنفيذ، بالتعاون مع وزارة التعبئة من أجل السلام بمهمة الدعاية لاتفاق أروشا لكسب التأييد الشعبي لعملية السلام. وبغية مساعدة الحكومة الانتقالية في تعبئة الموارد لإنعاش البلد وإعادة بنائها، تقيم اللجنة اتصالات مستمرة بدوائر المانحين عن طريق رئيسها، وهو ممثلي الخاص. ومن المتوقع أن تشهد مهام وأنشطة اللجنة تغييرات كيفية هامة عند توقيع اتفاق وقف إطلاق النار وسيستلزم هذا زيادة الموارد المخصصة لها. وتجتمع اللجنة كل شهرين وتضطلع بأنشطة رصد يومية عن طريق مجلسها التنفيذي الذي بدأ عمله في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

باء - الترتيبات الانتقالية

٩ - أعقب إنشاء الحكومة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ افتتاح الجمعية الوطنية الانتقالية ومجلس الشيوخ الانتقالي في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على التوالي. وكانت العلاقة بين المؤسسات الرئيسية الثلاث متوائمة بصفة عامة. والحزبان السياسيان الرئيسيان، وهما الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني، واللذان يرأسان هذه المؤسسات يتعاون كل منهما مع الآخر أكثر مما كان متوقعا من قبل. وجرى التغلب على المصاعب التي ظهرت من وقت لآخر بواسطة التراضي.

١٠ - غير أن الخلافات نشأت داخل الأسر السياسية لمجموعة الـ ٧ (الهوتو) ومجموعة الـ ١٠ (التوتسي). وكانت الخلافات داخل مجموعة الـ ٧ بين الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية وأحزاب الهوتو الأصغر حجما، وكانت الخلافات داخل مجموعة الـ ١٠ بين اتحاد التقدم الوطني وأحزاب التوتسي الأصغر حجما. وتشتكي الأحزاب الأصغر حجما من أنه لا تجري استشارتها بطريقة مناسبة عند اتخاذ القرارات باسم المجموعة، وأنه لم يتم منحها نصيبها العادل عند توزيع المناصب الحكومية. وأصبحت معارضة بعض الأحزاب للحكومة الانتقالية ولاتفاق أروشا أكثر حدة في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات وقف إطلاق النار على أعلى مستوى. وأسفر هذا عن اعتقال شارل موكاسي، زعيم الجناح المعارض باتحاد التقدم الوطني لاتفاق أروشا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وتحديد إقامة الرئيس السابق جان - باتيست باغازا زعيم حزب الإصلاح الوطني في منزله في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتوجد الخلافات حتى الآن فيما بين الأحزاب وداخلها وكذلك الحملات التحريضية ضد المؤسسات الانتقالية التي تشنها الأحزاب المتطرفة والتي ليس من المتوقع أن تؤدي إلى الإضرار بعملية السلام.

١١ - وكان في مقدور المؤسسات الانتقالية والأحزاب السياسية المشاركة فيها البدء في إصلاح إدارة المقاطعات والخدمة المدنية، بما في ذلك السلك الدبلوماسي. وكشف وزير العدل، عقب موافقة مجلس الوزراء، في آب/أغسطس ٢٠٠٢ عن خطة تفصيلية لإصلاح الهيئة القضائية الذي طال انتظاره. وتمثلت قوة الدفع الرئيسية للإصلاح في كفالة تمثيل عادل لجميع الطوائف البوروندية في الوظائف العامة.

١٢ - ومن ناحية أخرى، لم يبدأ بعد إصلاح الجيش والهيكل الأمنية الأخرى، بما في ذلك إنشاء وحدة الحماية الخاصة التي تمت الموافقة عليها في أروشا. وزعم عدد كبير من أعضاء المؤسسات الانتقالية بأن محاولة تغيير الهيكل الأمنية القائمة حاليا، أو إدماج المتمردين السابقين أو النشطين في الجيش تحت رداء الوحدة، بينما الحرب مستمرة، ستكون غير

مناسبة، بل عقيمة حقا. ويبدو أنه لا يوجد عدم اتفاق حدي فيما بين العناصر الفاعلة السياسية الرئيسية في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة فور إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار.

١٣ - وأنشأت الحكومة الانتقالية، بموافقة المؤسسات الانتقالية الأخرى، لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة المكونة من ١٥ عضوا. وجرى اعتماد القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإعادة تأهيل اللاجئين والمنكوبين وتجري مناقشة القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطني لمنع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، طلبت الحكومة المؤقتة بصفة رسمية أن تنشئ اللجنة الدولية للتحقيق القضائي بشأن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، وفقا لاتفاق أروشا. والطلب قيد النظر حاليا في مجلس الأمن.

جيم - مفاوضات وقف إطلاق النار

١٤ - يعتبر توقيع اتفاق أروشا، وإنشاء لجنة رصد التنفيذ وإقامة حكومة انتقالية معالم هامة في السعي إلى السلام والتنمية في بوروندي. وأدى التفاؤل والحماس المتولدين عن تلك الأحداث الإيجابية إلى نشوء توقع شديد فيما بين البورونديين والمجتمع الدولي بأن يحل السلام والاستقرار في بوروندي قريبا. وللأسف، فإن عدم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار واستمرار العنف قد قوضا الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق أروشا.

١٥ - وفوض الميسر، وهو رئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون منديلا، مهمة إجراء مفاوضات وقف إطلاق النار بين الجماعات المسلحة والحكومة الانتقالية إلى نائب رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما. وأجرى الأخير مشاورات واسعة النطاق مع زعماء المنطقة وبذل كل جهد ممكن للاتصال بزعماء الجماعات المسلحة، والذين بقي بعضهم هارين، بغية بدء مفاوضات شاملة لوقف إطلاق النار. وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة لهذا الجهد بتقديم التأييد السياسي، والمساعدة المادية والخبرة التقنية.

١٦ - وكنتيجة للمشاورات التي أجزاها نائب الرئيس زوما وبدعم من حكومة غابون، حدث الاتصال الأول بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو ندايكيغوروكي)، والطرف الميسر والرئيس بيير بويويا في ليرفيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ثم جرت المفاوضات الرسمية الأولى والمباشرة بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية والحكومة الانتقالية في فال دام بجنوب أفريقيا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، برئاسة نائب الرئيس زوما. وشارك فيها أيضا فريق غابوني برئاسة وزير الخارجية. وبناء على طلب من الأطراف تمت دعوة الأمم المتحدة للمرة الأولى للمشاركة في المفاوضات بصفة مراقب. واشترك السيد

برهانو دينكا، الذي كان عندئذ ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وهو حاليا الممثل الخاص لـبوروندي، في تلك المفاوضات وفي المفاوضات اللاحقة.

١٧ - وبناء على طلب من الجهة الميسرة، وافقت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في وقت لاحق على تقديم المساعدة في مفاوضات وقف إطلاق النار وعقدت اجتماعا في دار السلام في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ آذار/مارس لإقناع الجماعات المسلحة بضرورة التفاوض على اتفاق لوقف إطلاق النار والانضمام إلى عملية السلام. وأسفر هذا الجهد عن اتفاق جميع الأطراف على المشاركة في مفاوضات بريتوريا التي جرت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ نيسان/أبريل.

١٨ - وخلال تلك المفاوضات، أجرى وفد الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزرا)، محادثات بشأن أحكام اتفاق أروشا ومشروع وثيقة وقف إطلاق النار. وساعدهما في ذلك فريق تقني من جنوب أفريقيا وخبراء عسكريون من الأمم المتحدة. ولم يشارك فيها حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (آلان موغابابونا) وجناح جان بوسكو نداييكينغوروكي في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية.

١٩ - واجتمع في بريتوريا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه فريق من خبراء الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ووضع مشروع اتفاق لوقف إطلاق النار طُرح للمناقشة في مفاوضات دار السلام التي عقدت في الفترة من ١٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس. وشارك في هذا الاجتماع كل من الحكومة الانتقالية وجناحي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية. وتألقت الجهة الميسرة من جنوب أفريقيا وغابون وجمهورية تنزانيا المتحدة وتولت الأمم المتحدة تقديم الخبرات. واختتمت الجلسة بتوقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو نداييكينغوروكي) التزم فيها الطرفان بأن يوقعا في تاريخ تحدده الجهة الميسرة، وثيقة لوقف إطلاق النار وافقا عليها ووقعاها بالأحرف الأولى.

٢٠ - ولم تكن المفاوضات مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزرا) ناجحة لتمسك المجلس بأن توقع الحكومة قبل الدخول في أية مفاوضات جوهرية على إعلان مشترك ملزم. وكان يُشترط في هذا الإعلان الذي رفضته الحكومة، أن تُقر الحكومة بمسؤوليتها عن الانقلاب الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وما تبعه من أعمال عنف وآثارها. وعُلقت المفاوضات وتقرر أن يواصل جناح

المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية التشاور والعودة إلى الجولة الثانية من المحادثات المقرر إجراؤها في دار السلام في أيلول/سبتمبر.

٢١ - ولم يحضر حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في الموعد المحدد في دار السلام لإجراء المفاوضات وطلب منه لذلك أن ينتقل إلى بريتوريا لإجراء مشاورات (من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر) مع الجهة الميسرة وخبراء الأمم المتحدة. ووصلت المجموعة إلى بريتوريا وقدمت إليها جنوب أفريقيا وخبراء الأمم المتحدة إحاطة بشأن اتفاق أروشا ومشروع وثيقة وقف إطلاق النار. وكانت الغاية من هذه الإحاطة إعداد وفد حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية لمفاوضات لوقف إطلاق النار تقرر إجراؤها في دار السلام في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر.

٢٢ - وكما كان مقررا، استؤنفت المفاوضات في دار السلام لدى وصول نائب الرئيس زوما في ١٨ أيلول/سبتمبر. وفي نفس اليوم، أجرى نائب الرئيس مشاورات مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا) وقدم أعضاء هذا الوفد مشروع جدول أعمال جلسة مفاوضات اليوم التالي. بيد أن الوفد لم يحضر بدعوى أن أعضاء الوفد كانوا في حفل تأبين للمئات من أفراد الهوتو الذين قتلهم الجيش البوروندي في مقاطعة جيتيغا يوم ٩ أيلول/سبتمبر. ولم يحضروا إلا في ٢١ أيلول/سبتمبر وقدموا نفس الطلب بشأن إعلان ملزم على نحو ما فعلوا في الجلسة السابقة في آب/أغسطس. وانهارت المحادثات بالرغم من جهود الجهة الميسرة، وغابون وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجهود ممثلي الخاص والاتحاد الأفريقي.

٢٣ - وكان الاجتماع الذي عُقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر بين الحكومة الانتقالية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (آلان موغابا ابونا) أول لقاء مباشر بين الطرفين. وبالرغم من البداية الجيدة للاجتماع، اتضح بسرعة أن هناك صعوبات في الطريق. وألح حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، خلافا لما كان قد وافق عليه خلال المفاوضات التمهيدية التي جرت في دار السلام وبريتوريا، على أنه ليس طرفا في اتفاق أروشا ولا يثق في أحكامه. وبناء على ذلك، جادل في ضرورة ألا تقصر المفاوضات على محادثات وقف إطلاق النار ولكن أن تشتمل على مسائل سياسية أكثر شمولاً.

٢٤ - وأوضح نائب الرئيس زوما أنه ليس مفوضا في استئناف مفاوضات أروشا للسلام وإنما تيسير إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار يشترك فيه الجميع. وأشار على حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بأن يركز على مفاوضات وقف إطلاق النار. وكحل وسط، اقترح أن يعرب حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بالتفصيل عن أي شواغل

سياسية قد تساوره وواعد ببذل كل الجهود لمعالجة تلك الشواغل أثناء تنفيذ اتفاق أروشا. ولم تقتنع قوات التحرير الوطنية بذلك وعُلقَت المحادثات في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

٢٥ - واستؤنفت محادثات وقف إطلاق النار عشية اجتماع القمة الثامن عشر لمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي المعقود في دار السلام في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بحضور رؤساء أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورئيس جنوب أفريقيا السابق مانديلا ونائب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما ووزراء خارجية إثيوبيا ورواندا وزامبيا وكينيا (انظر A/57/580-S/2002/1217 و S/2002/1124). ووقع اتفاق لوقف إطلاق النار في اجتماع القمة هذا بين الحكومة الانتقالية لبوروندي ومجلس الدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو ندايكيغوروكي) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (آلان موغابارا بونا). ورحب اجتماع القمة بالالتزام الذي أعلن عنه قائد مجلس الدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا) باستئناف مفاوضات موضوعية دون شروط مسبقة وعلى أساس اتفاق أروشا. وأعطى الاجتماع مجلس الدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (أغاثون رواسا) مهلة مدتها ٣٠ يوما لإبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار والاجتماع بعد ذلك لاستعراض الحالة واتخاذ التدابير المناسبة إزاء الذين لم يوقعوا على اتفاق وقف إطلاق النار.

٢٦ - وبدأت جولة جديدة من المحادثات في دار السلام في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لعقد اجتماعات تقنية مع الجهة الميسرة ومع كل وفد على حدة. ووصل الرئيس بويويا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر واجتمع مع بيير نكورونزيزا زعيم مجلس الدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية. ورفض الرئيس موقف المجلس - الجبهة بأن يبرم المتقاتلون اتفاقا بوقف الأعمال القتالية قبل الدخول في مفاوضات موضوعية بشأن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. بيد أن الطرفين شرعا في محادثات جوهريّة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وأصدر مجلس الدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية بيانا أعلن فيه من طرف واحد وقف الأعمال القتالية اعتبارا من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تزال المفاوضات مستمرة.

ثالثا - الحالة الأمنية والعسكرية

٢٧ - زاد تدهور الحالة العسكرية والأمنية في بوروندي في عام ٢٠٠٢. واتسمت الحالة بتكثيف الجماعات المسلحة لعملها ضد الجيش فضلا عن تكرار الهجمات على السكان

المدنيين في كل من المناطق الحضرية والريفية من البلد. وفي بداية السنة، تردد أن عناصر مسلحة من مجلس الدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية بدأت تتوغل في منطقة حديقة روفوبو في الجزء الشرقي من البلد. ولوحظت نفس الحالة في شمال بوروندي حيث تتحرك الجماعات المسلحة في غابة كيبيرا. وتعرضت مقاطعات رويغي وماكمبا وكانكوزا (جنوب شرق) فضلا عن مقاطعة بوجومبورا الريفية لهجمات شديدة ومتكررة.

٢٨ - وارتفعت وتيرة الهجمات بين أيار/مايو وتموز/يوليه من هذه السنة مع بدء الاستعدادات لمفاوضات وقف إطلاق النار في دار السلام. وتعرضت بوجومبورا لإطلاق النار في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ومرة أخرى في ٢٥ آب/أغسطس. ولحقت أضرار بعدد من المنازل من جراء قذائف الهاون وأزهقت عدة أرواح. وجرح جنديان من جنوب أفريقيًا مكلفان بحماية وزير الحكومة البوروندية.

٢٩ - وعلى الرغم من عودة الهدوء إلى تلك المناطق، ارتفعت حالات اختطاف الأشخاص والسيارات. ففي الأسابيع القليلة الأولى من شهر أيلول/سبتمبر، اغتيل أربعة مديرين (رؤساء مناطق) محليين. ولا تزال الحالة الأمنية هشة في كل من المناطق الريفية والحضرية.

رابعاً - الحالة الاقتصادية

٣٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تميزت الحالة في بوروندي بزيادة كبيرة في معدل الفقر وتراجع ملحوظ في معدل النمو. ويقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ بـ ٢ في المائة بالقيمة الحقيقية، أي ما يقل عن النمو المقدر في معدل نمو السكان البالغ ٣ في المائة.

٣١ - وتراجعت في عام ٢٠٠٢ المعاملات الخارجية ويعود ذلك أساساً إلى تناقص إنتاج البن بنسبة ٢٠ في المائة وهبوط أسعار السلع الأساسية المصدرة. وانخفض مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة إلى درجة خطيرة إذ لم يعد يوجد فيه سوى ما يكفي بالكاد لتغطية شهر من الواردات. وكان هناك معدل بطيء جداً لتسديد التبرعات المعلن عنها في باريس وجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي.

٣٢ - وتنعكس معدلات التبادل التجاري غير الموازية في سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية التي فقدت بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ قرابة ٣٠ في المائة من قيمتها بالمقارنة بدولار الولايات المتحدة. وتأثر سعر الصرف بدرجة أكبر بكثير من جراء تخفيض قيمة العملة في الآونة الأخيرة مما أدى إلى زيادة تضخمية في الأسعار قد تترتب عليها نتائج وخيمة بالنسبة لاستقرار البلد وأمنه وقدرة المؤسسات الانتقالية على الاستمرار. ويشكل في نفس الوقت، ارتفاع الدين الخارجي المستحق على بوروندي أحد العقبات الرئيسية التي تحول

دون خفض حدة الفقر. ولا تقل نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين عن ٨٥ في المائة وهو ما يمثل ١٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن خدمة الدين تستوعب ٩٨,٨ في المائة من مجموع الإيرادات. ويقدر تراكم المتأخرات في عام ٢٠٠١ بحوالي ١١٥,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٣ - ومن العوامل الخارجية الأربعة التي ساهمت في ضعف الأداء الاقتصادي، الحالة الأمنية، وهبوط أسعار البن، والزيادة في الركود الاجتماعي - الاقتصادي، وتقليص المساعدة المالية الخارجية - وكان أكثر هذه العناصر تأثيراً على التنمية الاجتماعية تقليص المساعدة المالية الدولية التي هبطت بنسبة ٦٦ في المائة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ حيث كانت ٢٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وأصبحت ٩٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولما كانت ميزانية الدولة تغطي بالكاد مرتبات موظفي الدولة، فإن تخفيض المساعدة الخارجية ينعكس بصورة آلية في الانخفاض الكبير في معدلات الإنفاق على الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية الأخرى. وقد يترتب على هذا آثار خطيرة بالنسبة لعملية السلام. فالفقر يزيد من تفاقم الصراعات الجارية ولا يشجع على عودة اللاجئين وقد يؤثر على نحو سلبي في استجابة الجماعات المسلحة لمفاوضات وقف إطلاق النار.

٣٤ - ومن التطورات الإيجابية موافقة صندوق النقد الدولي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر على قرض بحوالي ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة طارئة بعد انتهاء الصراع لدعم برنامج الحكومة لإعادة البناء والإنعاش الاقتصادي. وحدير بالذكر أيضاً أن البنك الدولي أعلن عن التزام ثابت بتقديم ١٨٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٥ - أودت أعمال القتال، منذ اندلاع الصراع في عام ١٩٩٣، بحياة مئات الآلاف، جلهم من المدنيين، وأعاققت النمو الاجتماعي وأدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية. والصورة التي تتبدى هي صورة قائمة: فكل بوروندي من أصل ستة تقريباً ما زال يعيش بعيداً عن دياره؛ ويعيش حوالي ٣٨٨ ٠٠٠ شخص في ٢٢٦ مخيماً داخل بلدهم، ويشكّلون أكبر مجموعة من السكان المشردين داخلياً في منطقة البحيرات الكبرى؛ وهناك حوالي ٦٣٩ ٠٠٠ لاجئاً بوروندي في البلدان المجاورة، و ٢٠٠ ٠٠٠ آخرين يعيشون في تنزانيا منذ عام ١٩٧٢؛ ويستلم ٣١١ ٠٠٠ شخص في بوروندي معونة غذائية كل شهر؛ وتتم معالجة ما يزيد على ٢٤ ٠٠٠ شخص شهرياً من سوء التغذية في ٢٣٣ مركزاً للتغذية العلاجية والتكميلية في

أرجاء البلد. وهذا العدد هو على الأرجح أعلى بكثير إذا ما أتيح لجميع المعوزين الوصول إلى هذه المراكز. ويتعذر على ما يزيد على ٧١ في المائة من المقيمين في مخيمات في بوروندي الحصول على الكمية الدنيا اللازمة من مياه الشرب. وانحدر ترتيب بوروندي في دليل التنمية البشرية في عام ٢٠٠٢ إلى ثالث أسوأ مرتبة في العالم، مما يعكس الأثر التراكمي للمؤشرات المتدهورة كالتغطية بالتطعيم (التي انخفضت من ٨٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠١)، ونسبة الحضور في المدارس الابتدائية (التي انخفضت من ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٢)، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة الذي بلغ ١٩٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء.

٣٦ - وفي حين ما زال ثلث مقاطعات البلد يشهد اضطرابات بسبب الصراع ويضم أعدادا كبيرة من المشردين، فإن المقاطعات الأخرى بحاجة ماسة إلى التأهيل والتنمية. ولكن حتى في تلك المقاطعات، فإن الاندلاع المتقطع لأعمال العنف يؤدي من وقت إلى آخر إلى اضطراب استقرارها النسبي ويخلف وراءه التقلبات والخوف.

٣٧ - وتزداد معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بسرعة مرعبة، إذ يُقدَّر بأن ٢٠ في المائة من السكان الحضريين و ٦ في المائة من السكان الريفيين مصابون بهذا الفيروس وأن عدد أيتام الإيدز يزيد الآن على ١٦٠ ٠٠٠ يتيم.

٣٨ - ويُعدّ فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي دراسة على الصعيد الوطني للأوضاع في مواقع تواجد المشردين داخليا من أجل تحديد استراتيجيات لتقديم المساعدة المحسنة. ويعمل فريق المتابعة التقني، الذي أنشئ في نطاق إطار التشاور بشأن حماية المشردين داخليا، على وضع استراتيجيات لمساعدة المشتتين، ولا سيما في مقاطعة بوجومبورا الريفية. ولتحسين متابعة حالة المشردين داخليا على صعيد البلديات، سيتم تعيين جهات تنسيق على صعيد هذه البلديات للمساعدة في تقديم المعلومات. ويجري العمل على تحديد نقاط توزيع استراتيجية في كل بلدية لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان الذين يعيشون في مناطق لا يحصل فيها السكان على هذه المساعدة على الإطلاق أو يحصلون عليها بشكل محدود. ففي سنة ٢٠٠٢ وحدها، تشرّد بسبب القتال ما يقارب ٦٠ ٠٠٠ مدني.

٣٩ - وزار نائب منسّق الإغاثة الطارئة بوروندي من ١٢ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، لتقييم آخر تطورات الحالة الإنسانية في البلد. وجاءت هذه الزيارة في نفس الوقت الذي اندلع فيه قتال عنيف في أوفيرا وأماكن أخرى في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تسبب بعبور لاجئين الحدود البورونديّة. ففي الفترة من ١٢ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، فر ما يزيد على ١١ ٠٠٠ لاجئ كونغولي من الصراعات في سهل روسوزي وعبروا الحدود

إلى غرب بوروندي، عبر مدينتي غاتومبا (مقاطعة بوجومبورا الريفية) وروغومبو (مقاطعة سيبيتوكي) الحدوديتين حيث أُقيمت لهنّ مخيمات مؤقتة وتم تقديم المساعدة الإنسانية إليهنّ.

٤٠ - ومن الواضح أن المزيد من التدهور في الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يصحبه تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، لن تكون له عواقب إنسانية وخيمة على جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي فحسب، بل أيضا على المنطقة ككل. وأبرزت الأحداث الأخيرة ضرورة القيام برصد استباقي للحالة على صعيد إقليمي شامل. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ميدانيا على التحضير لإعادة إدماج اللاجئين وإعادة توطين المشردين والمشتتين على نطاق واسع في حال إحلال السلام.

٤١ - ومن دواعي القلق أيضا أن آلاف اللاجئين من شرق بوروندي هربوا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في خضم شواغل متزايدة تتعلق بتدهور الحالة الإنسانية في مقاطعة كانكوزو. فقد وصل ما يزيد على ٥٠٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى مقاطعة نغارا في تنزانيا منذ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهم يشكّلون ٦٥ في المائة من مجموع البورونديين الذين عبروا الحدود خلال عام ٢٠٠٢.

٤٢ - وعاد مؤخرا ما يقدر بـ ٥٠٠٠٠ شخص بشكل تلقائي إلى بوروندي من مخيمات اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وأقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية عاملة في بوروندي مراكز عبور في مقاطعات ماكامبا ورويغي وروتانا لمساعدة العائدين.

٤٣ - واضطلعت منظومة الأمم المتحدة بعدد من المبادرات الجديدة لمساعدة المشردين داخليا، بما فيها بروتوكول لحماية المشردين داخليا وقّعه المنسق المقيم للمساعدة الإنسانية والوزير المختص بحقوق الإنسان. ويسمح البروتوكول بتشكيل فرق تتألف من ممثلين عن الحكومة ومجموعة المنظمات الإنسانية للمتابعة عن طريق كفالة العودة الآمنة للمشردين داخليا واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. ولا تزال الأمم المتحدة تعد أيضا أحد الداعمين الرئيسيين لبرامج التنمية المجتمعية التي ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية والمساعدة في تحضير المجتمعات المحلية لاستيعاب المشردين داخليا واللاجئين العائدين.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٤٤ - تظل حالة حقوق الإنسان في بوروندي سريعة التقلّب. فقد قتل المتحاربون آلاف المدنيين، من رجال ونساء وأطفال ومسنين، في هجمات مسلحة شتّوها في عام ٢٠٠٢. ويبدو أنّهم يستهدفون المدنيين بشكل متزايد. وتتهدم جميع الأطراف في الصراع المسلح السكان المحليين بمساعدة هذا الجانب أو ذاك. والاجتمع الدولي قلقا شديدا لتصنيف

المدنيين كمتمردين من جانب العسكريين نظرا لوجودهم في مناطق تعتبر مناطق متنازع عليها أو اعتبارهم متعاونين مع المتمردين. وتشكّل الأعمال الانتقامية من السكان المدنيين الانتهاك الأكثر خطورة لحق كل بوروندي في العيش بأمان ودون خوف. وهذه الانتهاكات قادرة على تقويض عملية السلام بكاملها والتسبب في اندلاع أعمال عنف عرقية أكثر شناعة.

٤٥ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان في الجمعية الوطنية البوروندية عن مقتل ١٨٣ مدنيا في إيتابا، بمقاطعة جيتينا، في ٩ أيلول/سبتمبر وطالب بإجراء تحقيق فوري من قبل لجنة مستقلة. وفي اليوم التالي، شكّلت الحكومة لجنة يرأسها قائد المنطقة العسكرية الثانية وحاكم مقاطعة غيتيغا. وفي بيان أصدرته في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أقرت الحكومة بمقتل ١٧٣ مدنيا أثناء عمليات عسكرية. وأصدر ممثلي الخاص بيانا في اليوم نفسه أدان فيه هذا العمل وطالب بمحاكمة مرتكبيه. وأدانه أيضا زعماء الأحزاب السياسية والزعماء الدينيون إدانة شديدة. ووجه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين رسالة إلى الرئيس بويويا أدان فيها هذه المحزنة التي ذهب ضحيتها مدنيون في إيتابا، وفي مناطق أخرى، وطالب بالتحقيق فيها جميعا.

٤٦ - وأدت الحرب الأهلية المستمرة إلى زيادة الفقر وإضعاف النظام القانوني والقضائي وتفكك البنية الأساسية الاجتماعية والمجتمعية القائمة. وخسرت المجتمعات الأهلية من جراء ذلك الكثير من قدرتها على الاهتمام بشؤونها وشؤون جيرانها. وتفاقت هذه الفاقة التي حلت بها بسبب الصدمات النفسية الناجمة عن العنف الذي شهدته هذه المجتمعات ومرت به وبسبب أعمال النهب التي قام بها المتحاربون لحرمان مجتمعات بأسرها من النزر اليسير الذي تملكه. ونتيجة لعدم المساواة التقليدي والعنف الذي يعززه استمرار الصراع، فإن احترام حقوق المرأة والفتاة شبه معدوم. فالعنف الانفعالي والجسدي والجنسي شائع. وغالبا ما تحرم الفتيات من حقوقهن في التعلم ويجبرن على العمل كعمال أطفال. ويؤدي العنف الجنسي إلى ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والحمل القسري مما يوصم الجني عليهن وأطفالهن بالعار.

سابعاً - الآثار الإدارية والمالية

٤٧ - تأسس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على إثر الانقلاب الذي وقع في ذلك البلد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والأحداث المأسوية التي تلتها. ويقوم المكتب منذ ذلك التاريخ بدور نشط وبتأ في مساعدة الأطراف في عملية السلام على القيام بجهودهم لبناء الشراكة السياسية الداخلية وتعزيزها دعما لمبادرات السلام في أروشا وتقديم المعلومات والتحليلات والمشورة إلى الأمم المتحدة. وفي رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (S/1999/1136)، أشرت إلى أن هذا

المكتب سيضطر إلى الاضطلاع بمسؤوليات إضافية في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع للمساعدة في تعزيز السلام والأمن بعد التوصل إلى اتفاق أروشا. وسينطوي ذلك في المقام الأول على المساعدة في تنفيذ اتفاق أروشا وإقامة مؤسسات جديدة، فضلا عن توفير الدعم لمختلف الإصلاحات الواردة في الاتفاق.

٤٨ - ونتيجة لذلك، وبعد انتقال لجنة رصد التنفيذ إلى بوروندي، تم تعديل الدور الأساسي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي وإعادة توجيهه. وبما أن الدور السياسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بوروندي هو مستمد الآن بصورة رئيسية من مسؤولياتها كرئيس للجنة رصد التنفيذ ومجلسها التنفيذي، تمت إعادة هيكلة وتعزيز موظفي المكتب وموارده لدعم الرئيس، بما في ذلك تقديم الخدمات إلى اجتماعات اللجنة والمجلس. والأولوية الممنوحة حاليا للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أضافت عبئا جديدا إلى العمل الذي تقوم به اللجنة ورئيسها، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

٤٩ - وكما أبلغت مجلس الأمن في عام ٢٠٠١، فإن هناك حاجة إلى زيادة عدد موظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وموارده لتزويده بالخبرة والقدرة اللازمة لكي يدعم بالشكل الملائم عمل لجنة رصد التنفيذ ومفاوضات وقف إطلاق النار والدور السياسي الذي سبق أن أوكل إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وقد انعكس كل ذلك في ميزانية عام ٢٠٠٢.

٥٠ - وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٣، فإن صافي الاحتياجات من الموظفين الإضافيين يبلغ وظيفتين دوليتين للناطق الرسمي وعنصر للحماية اللصيقة للممثل الخاص، فضلا عن ثمانية موظفين محليين. وسيلحق ثلاثة مستشارين عسكريين وكذلك الشرطة المدنية بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لمواصلة وضع خطط الطوارئ لاحتمال نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وأي تغيير ميداني، كتوقيع اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، سيستلزم بطبيعة الحال استعراض مهام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والموارد اللازمة للاضطلاع بها.

٥١ - وتحملت الأمم المتحدة تكلفة عقد اجتماعات لجنة رصد التنفيذ بمعدل ١٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل اجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، يتم حتى الآن تحمّل تكلفة مفاوضات وقف إطلاق النار بفضل المنحة المالية التي قدّمتها حكومة الولايات المتحدة عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. واللجنة الدولية للتحقيق القضائي التي يتعيّن تشكيلها واللجان الأخرى التي ستُشكّل بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ستحتاج إلى الحصول على الدعم المالي من الأمم المتحدة لكي تتمكن من العمل على الوجه السليم وبفعالية.

ثامنا - الملاحظات

٥٢ - سيصبح التنفيذ الكامل لاتفاق أروشا ممكنا فقط إذا ما تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وتعتبر الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية من قبل نائب رئيس جنوب أفريقيا زوما، بدعم فعال من قبل حكومتي جمهورية تنزانيا المتحدة وغابون، ذات أهمية حيوية. وأثنى على نائب الرئيس زوما والرئيسين بنجامين مكابا وعمر بونغو للمساهمة الهامة التي قدماها، وأعيد تأكيد تقديري لمبادرة السلام الإقليمية لجهودها التي لا تعرف الكلل لإقرار السلام في بوروندي وأؤكد لها الدعم المستمر من جانب الأمم المتحدة.

٥٣ - وينبغي للجماعات المسلحة التي وقفت حتى الآن موقف التحفظ أن تتفاوض وتبرم على وجه السرعة اتفاق لوقف إطلاق النار وأن تنضم إلى عملية السلام. وفي هذا الصدد، يعتبر اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقّع بين حكومة بوروندي والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (جان - بوسكو ندايكيغوروكي) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (آلان موغابارا بونا) تطورا هاما. وقد طلبت إلى ممثلي الخاص أن يواصل تأييده التام لجهود الميسر والمبادرة الإقليمية لمساعدة حكومة بوروندي وجميع الجماعات المسلحة على التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار. وستبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها للإسهام في جهود تنفيذ مثل هذا الاتفاق في بوروندي.

٥٤ - وسيستطوي أي وقف لإطلاق النار لا يضم جميع الأطراف المسلحة والحركات السياسية على خطورة ويتعين تلافيه. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تعالج الأطراف مسألة إصلاح القطاع الأمني في سياق مفاوضات وقف إطلاق النار. وبدون التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الخطوط العريضة لهذا الإصلاح، فإنه ستتم مواجهة عقبات شديدة في تنفيذ اتفاق السلام. وأشجع الأطراف على مواصلة التفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق تام وشامل وموسّع لوقف إطلاق النار. وفور التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، أعتزم أن أقدم إلى مجلس الأمن تحليلي للحالة وتوصياتي بشأن سير العمل في المستقبل، بما في ذلك التخطيط لمشاركة موسّعة محتملة للأمم المتحدة في بوروندي.

٥٥ - ويدعو اتفاق أروشا المجتمع الدولي إلى الإسهام في تدعيم السلام في بوروندي عن طريق مساعدة البلد في جهوده الإنسانية والإنمائية وفي جهوده لإعادة البناء. وسيطلب هذا من منظومة الأمم المتحدة في البلد التعاون بصورة وثيقة وتنسيق أنشطتها مع رئيس لجنة رصد التنفيذ.

٥٦ - وينبغي أن تبذل دوائر المانحين جهدا أكبر لتقديم المساعدة إلى بوروندي وفقا للبرعات المعلنة في مؤتمري الأطراف المانحة المعقودين في باريس وجنيف. وفيما يتعلق بتمويل

الأنشطة الإنسانية والإنمائية، وأوصل تعليق أهمية خاصة على النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣، وأحث دوائر المانحين على أن تسهم بسخاء في إنجاح عملية النداء الموحد. وفي نفس الوقت، ينبغي على أطراف الصراع أن تسهّل تهئية ممر آمن وبدون عوائق للعاملين بالإغاثة الإنسانية.

٥٧ - وساهمت حكومة جنوب أفريقيا بصورة ملموسة في إقامة الحكومة الانتقالية بإرسال قوات إلى بوروندي لحماية الزعماء المنفيين الذين عادوا للمشاركة في المؤسسات الانتقالية. ولا يزال دور حكومة جنوب أفريقيا في جهود إقرار السلام والاستقرار في بوروندي يتسم بأهمية حيوية.

٥٨ - وقد أعاد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لعملية السلام في بوروندي. وقام وفد من المجلس بزيارة البلد أكثر من مرة واكتسب بصيرة أعمق في مدى تعقد المشاكل وجذورها الإقليمية. ومن المهم أن يواصل مجلس الأمن متابعة الحالة في بوروندي وما يتصل بها عن قرب وأن يقدم دعما وتوجيها حيويين للسعي إلى إقرار سلام دائم في البلد.

٥٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص، برهانو دينكا، ولجميع موظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لجهودهم التي تستحق الثناء في ظل الظروف الشاقة للغاية السائدة في بوروندي.